خلاف منظمة التحرير الفلسطينية مع لبنان وموقف سوريا منها 1965 – 1971

الباحثة فرح ماجد محمد صالح

أ.د. أمير علي حسين

كلية التربية / جامعة ميسان

الملخص :

يهدف البحث لدراسة السياسة السورية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية في الفترة 1965-1971، واهم القضايا التي وقعت في تلك المده التي برز فيها الجانب المسلح في منظمة التحرير الفلسطينية، والتي ترأسها في تلك الفترة ياسر عرفات، والصراعات التي تعرض لها العمل الفدائي في الأردن والنتائج التي ترتبت عليها، اذ دعمت سوريا المنظمة في تلك النزاعات وساندتها واخذت حيزا واسعا من قبل الحكومة السورية، اذ رسمت السياسة السورية مسألة إعادة الحقوق الفلسطينية وفقا لما تقتضيه التطورات السياسية في المنطقة مما خلق جو من التوتر بين الحكومة السورية والحكومة الأردنية وقطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن تضامنا مع منظمة التحرير الفلسطينية .

Abstract:

The research aims to study the Syrian policy towards the Palestine Liberation Organization in the period 1965-1971, and the most important issues that occurred during that period in which the armed side of the Palestine Liberation Organization emerged, which was headed in that period by Yasser Arafat, and the conflicts to which the guerrilla action in Jordan was exposed and the results that resulted from them. Syria supported the organization in those conflicts and supported it, and it took a wide role from the Syrian government, as Syrian policy determined the issue of restoring

Palestinian rights in accordance with the requirements of political developments in the region, which created an atmosphere of tension between the Syrian government and the Jordanian government, and Syria severed its diplomatic relations with Jordan in solidarity with the organization. Palestinian Liberation.

المقدمة:

كانت سوريا مساندة لمنظمة التحرير الفلسطينية في خلافها مع الأردن، لذا جاءت هذه الدراسة لتوضيح موقف سوريا اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية في خلافها مع الأردن.

وضمت الدراسة الاشتباكات بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الأردني التي اندلعت 1969 وبلغت ذروتها في احداث أيلول 1970 والموقف السوري وكرست حالة التأرجح التي شهدتها العلاقات بين الحكومة السورية المتضامنة مع منظمة التحرير الفلسطينية وتدخلها الى جانب الفدائيين والحكومة الأردنية من جهة أخرى مما أدى الى حدوث معارك بين الجيش السوري والأردني.

خلاف منظمة التحرير الفلسطينية مع لبنان وموقف سوريا منها 1965 – 1971

قبل الحديث عن الموقف السوري من سياسة الأردن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية من الضروري التطرق الى خلافاته مع الحركة الوطنية الفلسطينية ومنظماتها السياسية فمنذ البداية كانت سياسة الحكومة الأردنية تجاه المنظمة معارضة في اغلبها، اذ كان عليها مقاومة أي تهديد لإجراءاتها من اجل دمج الفلسطينيين وذلك من خلال معارضة أي انبعاث لفكرة الكيان الفلسطيني الذي مهما كان تنظيمه سيؤدي الى تكوين بؤرة للنشاطات المناوئة للاردن، وبالتالي سيطالب بأقامة دولة فلسطينية على ارض الضفة الغربية [1].

بعد قرار انشاء المنظمة ناقش القادة العرب المشاركون موضوع تنظيم الشعب الفلسطيني وتجلت عدة آراء بهذا الشأن فتونس والجزائر قدمتا مشروعاً لتأسيس جبهة تحرير وطنية فلسطينية، بينما الملك السعودي سعود بن عبد العزيز [2] طالب بإنشاء حكومة فلسطينية في حين أصر ملك الأردن الحسين بن طلال [3] على ان لا يتضمن القرار الخاص بهذا الموضوع عبارات الكيان الفلسطيني [4]

وأنها تستبدل بعبارات أخرى مثل السماح لشعب فلسطين بممارسة دوره في تحرير وطنه وعلى استرداد الحقوق كاملة [5].

في حين أكدت سوريا من جانبها انه يجب ان يقوم الكيان الفلسطيني على أسس ثابتة أهمها أرض وجيش وسلطة ديمقراطية، فقد أكد أمين الحافظ انه لا فائدة من الكيان بدون أرض لذلك يجب اعادة قطاع غزة والضفة الغربية وضمها لهذا الكيان [6].

أثار المقترح السوري استياء وحفيظة الأردن، ومن أجل تهدئة الأوضاع وتخفيف حدة التوتر أكد احمد الشقيري مطمئناً الحكومة الأردنية قائلاً: " **نحن لا نريد ولا نقدر ان نمارس سيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة** " وتعهد بالتعاون مع الأردن على إبراز الكيان الفلسطيني من خلال مباحثات يجريها معهم بعد المؤتمر، مؤكدا لهم ان قيام الكيان الفلسطيني لا يعني سلخ الضفة الغربية عن الاردن [7]، واوضحت الجمهورية العربية المتحدة مساندتها للشعب الاردني ضد العدوان الصهيوني [8].

وفي ٦ تموز ١٩٦٥ عقد وصفي التل[9] رئيس الوزراء الأردني مؤتمرا صحفيا اشار فيه إلى ان الأردن سيبذل المساعي لدى كل من الجمهورية العربية المتحدة وسوريا لإنهاء ما وصفه بينهما من حوار مكشوف حول الخطة العربية الواحدة ، وقد عقد مؤتمر القمة العربية الثالث في الدار البيضاء بالمغرب في ايلول ١٩٦٥ حضره الوفد السوري برئاسة أمين الحافظ والوفد الأردني برئاسة الملك الحسين ورئيس وزراءه وولي عهده وفي بداية المؤتمر طلب الرئيس السوري انعقاد جلسة سرية يقتصر حضورها على الرؤساء والملوك، وقد لبى المجتمعون طلبه وخلال الجلسة جدد فيها دعوته السابقة بضرورة استخدام سياسة المواجهة وعدم إضاعة الوقت في أهداف فرعية وعلى العرب ان يضربوا الأفعى على رأسها بدلاً من الانشغال بذيلها[10].

وفي مناسبة اخرى كان الموقف الاردني من منظمة التحرير الفلسطينية من خلال خطاب الملك حسين بن طلال في الخامس من كانون الثاني 1966 أكد فيه "ان موقف حكومتي كان مستندا على خطوط أساسية تلتزم بها المملكة الأردنية وتعتنقها كل الحكومات وهي خطوط ثابتة ولا مجال فيها للاجتهاد ...ان الجيش العربي في الأردن هو جيش فلسطيني في تشكيلة وغاياته ومن اهم واجباته تحرير فلسطين ..."[11].

ويمكن القول إن منظمة التحرير الفلسطينية كانت العامل الأول في إذكاء حدة التوتر بين سوريا والأردن ففي حديث لرئيس منظمتها أحمد الشقيري في ٥ تشرين الأول ١٩٦٦ واصفاً مؤامرة الأردن باحتواء الانقلابيين بقوله : " **إن المؤامرة الأردنية على سوريا ليست الأولى ولا بالجديدة ضمن ما ترتبه الحكومة الأردنية من مخططات الاستعمار ضد الشعب العربي وأمانيه**"[12].

وتجدر الإشارة هنا إلى اشتداد المواقف العربية في تلك الآونة لتأجيل عقد مؤتمر القمة العربية المزمع عقده بالجزائر في أيلول 1966 فقد ظهر موقفان متضادان الأول يدعو إلى عقد المؤتمر في الوقت المحدد وأصحاب هذا الموقف يرون بان القمة هي كفيلة بحل الخلافات العربية وان القمة هي الطريق السليم لتوحيد الصف العربي وكان الأردن على رأس المؤيدين لهذا الموقف ، والموقف الثاني المضاد يطلب أصحابه التأجيل أو حتى إلغاء المؤتمر

لكونهم يروا عدم جدية عقد المؤتمرات و لا فائدة ترجى منها وانها مضيعة للوقت ، فضلاً عن عجزها في تنفيذ ما يقرر وقد تبنت سوريا هذا الموقف [13].

وبعد هزيمة عام 1967 والتحولات التي طرأت على الساحة العربية من شعارات الحرب والتحرير الى استعادة الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني، وعندما دعت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في 8 كانون الثاني 1968 في اجتماعها الى اختيار ممثل عن فلسطين لدى الجامعة الدول العربية بعد استقالة احمد الشقيري واكدت الاردن انها تدعم أي شخص يحرص على استرجاع الحقوق الفلسطينية من العدوان الصهيوني وتأييدها لترشيح يحيى حموده لتسلم مهام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية [14].

غير ان ما حدث في 15 شباط 1968، دفع الاردن للتقارب مع سوريا، عندما تعرضت منطقة الغور الشمالية في الأردن إلى هجوم إسرائيلي عنيف [15]، الأمر الذي دفع الحكومة الأردنية إلى طلب المساعدة من سوريا لفتح جبهتها أمام العمليات الفدائية ووضع خطة جماعية متناسقة لتخفيف الضغط الإسرائيلي على الجبهة الأردنية وهكذا تصاعدت حدة الاشتباكات على الجبهة الأردنية وكان أشدها الاعتداء الإسرائيلي في ٢١ آذار ١٩٦٨ على قرية الكرامة [16].

تواجدت المقاومة الفلسطينية بشكل مكثف في عمان بعد معركة الكرامة، وتزايد عدد الفدائيين ونشأ نوع من التنسيق المؤقت بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، فكان بمثابة شهر العسل بينهما اذ فرض الوجود الفلسطيني نفسه في الأردن إلى درجة أن قدم فيها المستشار في القصر الملكي وصفي التل للملك حسين مشروعاً يهدف إلى تحويل الأردن إلى دولة فدائية رداً على إسرائيل التي قالت إنها تسعى إستراتيجيا إلى قلب نظام الحكم في الأردن"، وهذا ما أعطى المقاومة دفعة هائلة وزخماً كبيراً وترافق ذلك مع إعلان مصر حرب الاستنزاف ضد إسرائيل [17].

ومما تجدر الاشارة اليه أن مجلس الوزراء السوري عقد جلسة طارئة برئاسة يوسف زعين في ٢١ آذار ١٩٦٨ على إثر حادثة الاعتداء على قرية الكرامة الاردنية [18]، إذ أصدر بيانا أكد فيه وضع كافة إمكانات القطر السوري تحت تصرف الأردن الشقيق جاء فيه : " ان العدوان الصهيوني الجديد الذي قامت به إسرائيل على القطر الأردني الشقيق إنما هو استمرار للمخطط الصهيوني التوسعي الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية وتشريد الشعب العربي وسلب أرضه وان حكومة القطر السوري إيمانا منها بوحدة المصير ووحدة المعركة الحاسمة التي تخوضها الجماهير العربية ، قد اتخذت التدابير اللازمة لوضع كافة طاقاتها وامكاناتها لمواجهة مختلف الاحتمالات... المسؤولة في الأردن لمتابعة الموقف العسكري " من جانبها اعربت الحكومة الأردنية عن ارتياحها الشديد لموقف سورية الداعم لها ، ومن أجل تفتيت النزاع بينهما بعث رئيس الوزراء الأردني ببرقية شكر إلى نظيره السوري معبرا عن امتنانه للموقف الذي اتخذته القيادة السورية [19].

وفي ٢٧ آذار ١٩٦٨ استنكر وزير الدفاع السوري حافظ الأسد (العدوان الإسرائيلي بشدة وذلك أثناء اجتماعه بنظيره السوفيتي قنسطنطين روكوسوفسكي وأعلن استعداد بلاده للوقوف إلى جانبهم. كان الموقف السوري من معركة الكرامة يمثل بداية جديدة لروابط جديدة بين البلدين، أثمر ذلك التقارب بين البلدين عن تعاون ثقافي بعد ان زار الوفد الشعبي السوري الأردن وقد عبر عن ارتياحه لما لاقاه من ترحيب أردني واتفق البلدان على التنسيق في بعض المجالات [20].

بدأت العلاقات الأردنية مع منظمة التحرير الفلسطينية في التوتر في منتصف تشرين الاول ١٩٦٨[21] بعد مقتل أحد قادتها عبد الفتاح حمود " في حادث سيارة اذ اتهمت المنظمة المخابرات الأردنية بأنها كانت وراء الحادث، وأقيم له تشيع كبير في عمان شارك فيه عشرات الألوف، وألقيت الخطابات مما أقلق الملك حسين الذي عدها مظاهرة عامة في عاصمته عمان ، اذ كان الجيش الأردني يمنع تسلل الفدائيين إلى الأراضي المحتلة، فقد أعلن الملك حسين في ١٦ شباط 1968 قبل معركة الكرامة، أنه لا يمكن لأي شخص في هذا البلد أن يعطينا دروساً في الوطنية " ، وكذلك أعلن وزير الداخلية الأردني في ذلك الوقت حسن كايد ، عن رفضه للعمل الفدائي ولكن بطريق غير مباشر اذ قال: سنضرب بيد من حديد على كل نشاط يمكن أن تستخدمه إسرائيل ذريعة للضغط على الأردن ". ولذا حاولت المخابرات الأردنية احتواء العمل الفدائي لمنظمة التحرير الفلسطينية واختراقه من الداخل، وذلك من خلال عناصرها التي التحقت بكثرة في صفوف المنظمات الفدائية، وهذا ما أثر سلباً على العمل الفدائي الفلسطيني فيما بعد [22].

حرصت منظمة التحرير الفلسطينية منذ نشأتها على تجنب الصدام مع أي نظام عربي مهما كانت الأسباب وهو ما نص عليه ميثاق المنظمة منذ تأسيسها. [23] ولقد كانت بداية الأزمة بين النظام الأردني وقوات الفدائيين في الرابع من تشرين الثاني ١٩٦٨[24].

حينما أطلقت مجموعة تنتمي إلى فرقة النصر التي يقودها طاهر دبلان النار على سيارة عسكرية أردنية أدت إلى اندلاع الاشتباكات المسلحة، ويعتقد بعضم أن هذه الأزمة عبارة عن خطة مصطنعة بمساعدة فرق النصر التي تمولها المخابرات الأردنية، وأن القضية أكبر بكثير من مجرد عملية ضد طاهر دبلان ،واعتبر ياسر عرفات ان السبب الرئيسي لتلك المواجهات يعود الى تنامي قوة الثورة الفلسطينية وتحقيقها الإنجازات في زمن قياسي بعد حرب 1967 وتحولها الى حركة جماهيرية فدائية ناجحة وانها خلال تلك المدة لم تتعرض الى اية انتكاسات مما أعطاها بعدا واهمية وروسخا [25].

فقد كان النظام الأردني يعمل على تعبئة الجيش الأردني وأجهزة الأمن لضرب العلاقة بين الشعب الأردني وقوات الثورة الفلسطينية، لا سيما عندما شعر النظام الأردني بازدياد قوة الثورة الفلسطينية وتعاظمها على الساحة الأردنية والعربية، ومكانتها بين الجماهير في الأردن معتقداً أنها أصبحت تشكل خطراً يهدد سلطته ووحدة المملكة ، فقام بدس العديد من عملائه بين صفوفها ، اذ ارتكبوا مخالفات كثيرة ضد أبناء الشعب الأردني، وبدأ في عملية شحن

ضد المقاومة الفلسطينية، ليضرب الامتداد الطبيعي بين الجيش والمقاومة وبذلك يحرم قوات الثورة من المساعدة التي كان يقدمها الجيش الأردني للثورة أثناء عملياتها ضد العدو الصهيوني [26].

وشهدت المدة الأولى من رئاسة عرفات للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تطورا إيجابيا في العلاقات مع الأردن ففي 16 شباط 1969 أجري عرفات محادثات مع الملك حسين وصرح عقب اللقاء "لا توجد تناقضات بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا يوجد للأردن اي تحفظات على العمل الفدائي "[27].

ولكن ما ان حل عام 1970 اضطرت الحكومة الأردنية في ظل التجاوزات العديدة للمنظمات الفدائية إلى إصدار قرار في ١٠ شباط ١٩٧٠ [28] ، استهدف الحد من النشاط السياسي للمنظمات الفدائية و حماية سيادة الدولة ، ونتيجة لذلك تأزمت الأمور بينهما فوقع صدام مسلح في عمان بين قوات الجيش الأردني وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى إثر ذلك اجتمع ممثلون عن الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية في اليوم التالي في محاولة للتوصل إلى حل أصدرت خلاله القيادة الموحدة للعمل الفدائي[29] ، بياناً دعت فيه إلى إلغاء إجراءات الحكومة الأردنية التي اتخذت في 13 شباط والى حرية تحرك الفدائيين. في حين كان الموقف السوري واضحا، اذ اعلنت الوقوف إلى جانب الفدائيين، وأكدت استعدادها لتقديم أية مساعدة يطلبونها ثم عادت مرة أخرى إلى أسلوب التهديد، ففي ٨ آذار ١٩٧٠ هدد الرئيس السوري نور الدين الاتاسي باستخدام القوة ضد الأردن، ناهيك عن استدعائه السفير الأردني في دمشق وطالبه بمنح منظمة التحرير الفلسطينية سبل الحرية والاستمرار وحشدت سوريا قواتها على طول الحدود مع الاردن [30].

وبعد انتهاء أزمة شباط ١٩٧٠، اخذ النظام الأردني يحشد الرأي العام الأردني ضد المقاومة الفلسطينية، وزاد من ضغطه على المقاومة، ومنعها من التسلل إلى الضفة الغربية لنهر الأردن، وهذا ما أكدته صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ ٥ آذار ١٩٧٠ ، اذ ذكرت أن الأردن مستعد بشكل سري لتنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار مع إسرائيل، والعمل على منع حركة فتح من الانطلاق من أراضيه مقابل إصلاح قناة الغور التي تضررت من القذائف الإسرائيلية التي أطلقت في أوائل كانون الثاني ١٩٧٠، وكذلك أكدت الصحيفة أن نسبة من الهدوء سادت منطقة سهل بيان على الضفة الغربية للنهر، وقلت عمليات الفدائيين ضد المستعمرات بسبب إجراءات ١٠ شباط ١٩٧٠ [31].

استمرت الاشتباكات بين الطرفين الفلسطيني والأردني رغم ردود الفعل العربية والإسلامية بوقف هذه الاشتباكات، وتكثيف الجهود لمواجهة العدو الرئيسي للأمة العربية والمتمثل في الكيان الصهيوني، ورغم ذلك أخذت مدفعية الجيش الأردني تقصف مخيم الوحدات ومقر قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني في جبل الحسين حتى وصل الأمر من النظام الأردني أن يصدر تعليماته إلى قوات الجيش المرابط على الجبهة مع إسرائيل بالانسحاب والاتجاه

إلى عمان لضرب الفدائيين، ولذلك قصفت قوات الفدائيين قصري رغدان وبسمان رداً على القوات الأردنية، وكذلك أعلنت الجبهة الشعبية أن رجالها اعتقلوا ٨٨ شخصاً في فندقي انتركونتيننتال وفيلادلفيا في الأردن[32]

.

ففي 9 حزيران 1970 تعرض الملك حسين لمحاولة اغتيال من قبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لذلك شددت الحكومة الأردنية على تواجد المنظمة داخل الأراضي الأردنية [33] واعتقلت السلطات الأردنية على اثر خطة الاغتيال أربعة عشر ففلسطينيا [34] ، ونتيجة لتدهور الأوضاع وارتفاع عدد القتلى والجرحى، عقد اجتماع بين الملك حسين وياسر عرفات في القصر الملكي بالحمر في 10 حزيران ١٩٧٠ ، وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على النقاط العشر الآتية: الالتزام بوقف إطلاق النار التزاماً تاماً، والعمل على إعادة الحياة إلى حالتها الطبيعية، وعودة جميع القوات إلى قواعدها ومراكزها وتكوين قوات مشتركة للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار وضمان الهدوء والنظام، وإقامة لجنة مشتركة للعمل على تجنب كل ما يعكر صفو العلاقات وإطلاق سراح المحتجزين من الطرفين وتشكيل لجنة تحقيق مشتركة لمعرفة مسببي الحوادث، والعمل الجاد والصادق لتقوية روابط الوحدة بين الجانبين للتمكن من القيام بالواجب الوطني ضد العدو، وكذلك التعاون لكشف العناصر التي تخلق الفتنة بين الأخوة في السلاح ولم يمض الا ساعات حتى عادت الاشتباكات من جديد [35].

ولقد كان ياسر عرفات واثقا ان المواجهة بين الثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية ليست نهائية اذ سمحت القيادة الأردنية بالعمل الثوري وحرية التنظيم فلا يوجد مجال الا حل التناقض بين الثورة الفلسطينية والحكومة الأردنية ب العنف المسؤول بدلا من الحوار المسؤول وان فرض القتال على الفدائيين فسيقاتلون وينتصرون لان الثورة الفلسطينية تعبر عن حركة التاريخ والشعب والذي ينتصر دائما [36] .

ومع تزايد حدة الاشتباكات أعلن راديو دمشق في ١١ حزيران ان الحكومة السورية إلى جانب الفلسطينيين في نضالهم ضد السلطات الأردنية، وجاء في نص البيان السوري: " استمر القصف لمواقع الفدائيين الأبطال بأوامر العناصر الحاقدة ممن يساهمون في تحمل مسؤولية السلطة في الأردن ... أن قطرنا يعلن موقفه الرسمي والشعبي بعد ان تمادى هؤلاء في ضربهم للعمل الفدائي والثورة الفلسطينية ويعلن انه سيكون مع الفدائيين حتى النهاية" [37].

وقد أدلى ياسر عرفات بتصريح لصحيفة الكفاح البيروتية قال فيه : " إن حركة المقاومة لا تقبل أن تتحول عن هدفها وهو تحرير فلسطين، وأوضح أن مجرد التفكير بالإطاحة بالنظام الملكي تتجنبه حركة المقاومة بكل الوسائل، " وأضاف قائلاً إن ما تريده هو الاعتراف الشرعي بوجودنا لتمكيننا من أداء رسالتنا التحريرية"، وأكد أن الفدائيين لن يستغنوا عن الأردن كقاعدة للانطلاق والمساندة والحماية [38]، وهكذا انتهت أحداث حزيران ١٩٧٠ بانتصار المقاومة الفلسطينية وتحقيق بعض مطالبها، ولكن مقابل ذلك الانتصار زاد حقد الملك حسين عليها، وأخذ

يستعد لضربها في أقرب فرصة متاحة له، وبذلك بدأت الاخطار تحيق بالمقاومة الفلسطينية من عدة جهات، الأولى من النظام الأردني، والثانية من تدخل عسكري أمريكي محتمل، بالإضافة إلى قوة إسرائيل وتهديدها [39].

وصلت الأمور بين الحكومة الأردنية وحركة المقاومة إلى نقطة اللاعودة وان الصدام لامحالة منه ، لاسيما بعد ان قامت عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش [40] في ٦ أيلول باختطاف ثلاث طائرات، اثنتان أمريكيتان والثالثة سويسرية واجبارها على الهبوط في مطار الثورة في منطقة الزرقا الأردنية، وقد رأى الملك الحسين ان عملية الاختطاف هذه تعد إهانة جديدة موجهه إليه ، لاسيما بعد ان حثته وزارة الخارجية الأمريكية ودعته إلى ضرورة السيطرة على الوضع الداخلي في الأردن والمحافظة على سلامة ركاب الطائرات [41].

كان الاردن واعيا للقيود الخارجية مثل تعنت إسرائيل، وطبيعة العلاقات العربية العربية، ومع تصاعد حضور وتأثير أسلوب حرب العصابات ضد اسرائيل، تبين أن استراتيجية الاردن الدبلوماسية صعبة التحقق. فبعد ما يقارب ثلاث سنوات بعد حرب عام 1967 كان على النظام الأردني أن يواجه تحدي منظمة التحرير الفلسطينية، يقول عدنان أبو عودة: "**حول الصراع بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ورضا الاردن عن بعض الانجازات الدبلوماسية، الى قلق حيال بقاء الاردن... فالملك حسين كان منشغلا بعمق في الاشهر التي تلت حرب حزيران في مسعاه ودبلوماسيته في العواصم العربية والاجنبية، وكان أيضا ياسر عرفات منشغلا في التحضير لحرب العصابات** " [42].

اتسم الموقف السوري تجاه هذه الأزمة بالاعتدال، فقد دعت سوريا منظمة التحرير الفلسطينية في ١١ أيلول ١٩٧٠ إلى إطلاق سراح الطائرات وركابها، إلا ان المقاومة قامت بتفجير الطائرات الثلاث في ١٢ أيلول بعد إخلائها من ركابها. وبعد حادثة الطائرات أصبحت المواجهة وشيكة بين قوات الملك الحسين وقوات الفدائيين، لذا دعا الملك إلى الوحدة الوطنية وأعلن عن سلسلة من الإجراءات لتحقيق هذه الغاية، فقد شكل حكومة عسكرية برئاسة العميد محمد داود [43] في ١٦ أيلول ١٩٧٠ وفرض حالة الطوارئ لحفظ الأمن والبلاد [44].

كان أول رد فعل خارجي خلال احداث السابع عشر، جاء من الرئيس السوري نور الدين الأتاسي، الذي أيد الفدائيين فوراً، اذ كان يؤيد التدخل الفوري للجيش السوري إلى جانب الفدائيين[45]، ولكنه أوقف بعض الشيء في اندفاعه من قبل وزير الدفاع السوري الفريق حافظ الأسد، إذ كان يعتقد بأن من المحتمل أن يؤدي القيام بعمل كهذا الى حمل اسرائيل على اتخاذ إجراء ضد دمشق [46].

توالت ردود الأفعال السورية تجاه تصاعد الأزمة بين الأردنيين والفدائيين فقد أعلنت إذاعة دمشق في ١٦ أيلول ١٩٧٠ " ان الخيارات والإمكانات أصبحت تحت قيادة عصابات الأردن وان سورية لن تقف مكتوفة الأيدي تجاه المحاولات الرامية لتذويب القضية الفلسطينة" ، وفي الوقت نفسه صرح الرئيس السوري نور الدين الاتاسي في 17 ايلول 1970:" بان سوريا تتعرض للضغط من قبل مواطني الدول العربية تطالبها بالتدخل لإنقاذ الفلسطينيين الذين يتعرضون للذبح على يد عملاء الصهاينة والإمبريالية في الأردن وان سورية ستقف في المعركة إلى جانب الفدائيين" [47].

وسرعان ما احتدمت المعارك على نطاق واسع في ١٧ أيلول ١٩٧٠ بين الجيش الأردني وقوات المقاومة في عمان والزرقاء وجرش واربد، ولشدة هول المعارك وكثرة الخسائر البشرية فيها أطلق عليها ياسر عرفات بانها "كربلاء القرن العشرين.

وعلى الفور قامت الحكومة السورية في ١٨ أيلول ١٩٧٠ بوضع الجيش والقوات الجوية في أقصى حالات التأهب والاستعداد، وفي اليوم نفسه عبرت الدروع السورية الحدود لدعم المنظمة. وفي يوم ١٩ أيلول سيطرت وحدات من الجيش السوري على مواقع في الرمثا واربد وجرش داخل الأراضي الأردنية [48]، غير ان الضغط الامريكي اذ ندد وزير الخارجية وليم روجرز William Pierce Rogers [49]، دخول القوات السورية وطالب بانسحابها[50]، وانذر الاتحاد السوفيتي بسحب فوري للقوات السورية مما حدا بالحكومة السورية الى سحب قواتها من الأردن[51].

وفي 20 ايلول 1970 ألقى نور الدين الأتاسي الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي ورئيس الدولة ورئيس الوزراء في الجمهورية العربية السورية خطابا حول حوادث الأردن هاجم فيه السلطة الاردنية وأمريكا والإمبريالية والصهيونية ثم جاء في البيان "لا يمكننا على الإطلاق إلا أن نمد إخواننا أبناء فلسطين من ثوار ومقاومة وجيش تحرير بكل ما يلزمه للدفاع عن أبنائه ... [52].

كان هناك تناقض في تصريحات وردود الأفعال السورية ، ففي الوقت الذي أكد فيه الرئيس السوري نور الدين الاتاسي بعدم دخول القوات السورية إلى الأردن ، نجد ان تصريحات حافظ الاسد وزير الدفاع وقائد سلاح الجو السوري تؤكد دخول القوات الى الاردن وانه يدير العمليات العسكرية من مقر قيادته في نادي الضباط بدرعا على الحدود الاردنية مصرحا : "**بانه لا ينوي الإطاحة بحكم الملك الحسين كما يأمل الفلسطينيون لكنه يريد حماية المقاومة الفلسطينية من القتل ، وانه يريد ان يؤمن للفدائيين منطقة امينة في شمال الأردن يستطيعون التفاوض مع الملك حسين** " [53].

وقال الرئيس السوري: " **اننا نضع إمكاناتنا تحت تصرف الفلسطينيين ونمد جيش التحرير بكل ما يلزمه للدفاع عن أبنائه الذين يذبحون ذبح النعاج، وان عملاء الأردن لن يستطيعوا ستر جريمتهم الكبرى فوق أرض الأردن بتحويل الأنظار إلى معركة وهمية مع القطر السوري** " [54].

وكان من نتائج مجازر أيلول ١٩٧٠ البشعة تعرض الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لضربة قاسية من دولة عربية شقيقة أدت إلى حدوث تطورات هامة في تاريخ المقاومة الفلسطينية أهمها[55]:

1. إغلاق الجبهة الأردنية أمام الثورة الفلسطينية.
2. خروج الثورة الفلسطينية وجميع كوادرها من الأردن.
3. فقدان الثورة لعدد كبير من مقاتليها وقادتها
4. التوقف النسبي عن النشاط المسلح داخل الأراضي المحتلة، وازدياد حركة الثورة في قطاع غزة.
5. تزايد الوزن السياسي للثورة ووضوح خطها السياسي في التعامل الدولي وخاصة مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية ومجموعة أوروبا الغربية".
6. انضمام أعداد كبيرة من الجيش الأردني لقوات الثورة الفلسطينية، اذ أنضم اللواء سعد صايل "أبو الوليد بقوة تقدر بلواء إلى الثورة الفلسطينية، وكتبوا على دباباتهم بعد التحاقهم بقوات العاصفة " نموت ويحيا شعبنا "

عد تسليم السلاح من قبل المقاومة الفلسطينية بالخطأ الكبير، اذ كان الهدف من وراء معركة أيلول هو القضاء على الثورة الفلسطينية عامة ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، فضلا عن سحق الجماهير الشعبية المتمردة على الهزيمة والاستلام والتي تدعو إلى حمل السلاح [56].

بعد معارك أيلول ١٩٧٠ بين السلطات الأردنية والمقاومة الفلسطينية مرت العلاقات الفلسطينية الأردنية بفترة مضطربة من الأزمات، تلتها مفاوضات ومحاولات غير ناجحة للوصول الى صيغة للتعايش الدائم ، وقد أبرم الطرفان الأردني والفلسطيني بعد معارك ايلول مباشرة اتفاقاً عرف باسم اتفاق القاهرة في 21 أيلول 1970، الذي وافق على وجود المقاومة وحرية حركتها في الأردن، وأعطى حكومة عمان حق الاشراف على أمور الأمن الداخلي. ورغم ذلك، فإن تفسير الأردن لنص الاتفاق، كان يرتكز على منع عودة المقاومة الى أي من المناطق التي احتلها الجيش في أثناء معارك ايلول. وقامت السلطات الأردنية بتفتيش في الزرقاء والكرك بحثاً من الأسلحة، فاعتقلت عدداً من رجال المقاومة بتهمة حمل السلاح، ومنعت تحرك المقاومة في ضواحي عمان التي كانت قبل المعارك تحت سيطرتهم [57].

وردت المقاومة على هذه الاجراءات بمنع دخول السلطات الى بعض المناطق في العاصمة، واغلاق أحد مراكز الشرطة. وساد جو من القلق في البلاد فحصلت عدة اصطدامات محدودة في جميع أنحاء البلاد، مما دعا لجنة الوساطة العربية، برئاسة رئيس الحكومة التونسي الباهي الأدغم [58] ، الذي توسط في الازمة بين الطرفين وتوصل فيه الى فرض اتفاق جديد عرف "اتفاق عمان او بروتوكول عمان"[59]، ففي ١٣ كانون الثاني ١٩٧١ توصلت الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى إنهاء الأزمة بينهما بعد اجتماع عقد في مقر السفارة التونسية بعمان [60].

وكانت أهم نقاط بروتوكول عمان ما يأتي [61]:

1. جمع الأسلحة من الفدائيين وخزنها في أماكن معينة تتمتع بالحصانة التامة.
2. جمع السلاح من المليشيا الشعبية الأردنية التي كان يسيطر عليها الجيش.
3. تراجع الصيغة العسكرية من جميع مخاطر الأمن، وإزالة نقاط التفتيش في العاصمة الأردنية.

واجه جمع الأسلحة معارضة شديدة داخل المقاومة التي يرى أعضائها في حمل السلاح رمزاً لمتابعة النضال ولمقدرتهم على حماية أنفسهم. ومن المعتقد أن هذا هو السبب الذي أدى الى فشل الاتفاق ووضع حد للقتال. وحدثت اصطدامات في جرش في ٦ كانون الأول ١٩٧٠، وفي السلط في ٢٥ منه، وفي الرصيفة في 9 كانون الثاني ١٩٧١، وفي هملان أحد أحياء (عمان) في ١١ شباط، وفي اربد في ٢٦ آذار. واستطاع النظام الأردني خلال هذه الأشهر تقوية وضعه. فتوصل الى احتواء المقاومة سياسياً وجغرافياً [62].

يبدو ان مقررات اجتماع ١٣ كانون الثاني ١٩٧١ لم تضع حلاً نهائيا للنزاع بين المقاومة الفلسطينية والأردنيين، اذ استمرت الاشتباكات بين قوات الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة أربد، وعلى إثر ذلك وجه ياسر عرفات رسالة إلى الملوك والرؤساء أطلعهم على تطور الأوضاع وناشدهم بالتدخل لوقف ما يرتكب من جرائم لتصفية المنظمة وعملها الفدائي [63].

وفي 14 كانون الثاني 1971 وقع اتفاق بين رئيس الوزراء الاردني وصفي التل وابراهيم بكر عضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية بأنسحاب المقاومة من المدن وتجمعها في قواعد بعيدة عن التجمعات السكانية ونزع السلاح من الفدائيين الفلسطينيين [64].

وعقد في دمشق المجلس الوطني الفلسطيني في المدة 15–23 كانون الثاني واكد على ضرورة قيام حوار اردني –فلسطيني والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني بما فيهم الفلسطينيين المقيمين في الأردن [65].

أدى الاحتراب بين الطرفين الى انسحاب لجنة الوساطة من الأردن، ازداد الاقتناع بأن التعايش بين المقاومة والنظام الأردني أمر مستحيل، وصرح اللواء المصري أحمد حلمي المسؤول عن هيئة مراقبة وقف إطلاق النار، في شباط ١٩٧١، أن إمكانية تجدد القتال باقية نظراً إلى أن الاتفاقات الهادفة الى حل الأزمة لم تطبق بكاملها، وكانت القوات الأردنية وجهت عدة ضربات على مواقع منظمة التحرير الفلسطينية المتواجدة في الأردن [66].

ونحى باللائمة بنوع خاص على السلطات الأردنية لأقامتها مخافر جديدة في ضواحي عمان منذ ايلول، ورفضها قبول الوثائق المعتمدة من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفقاً لأحكام بروتوكول عمان، وتأخرها في الافراج سواء عن الفدائيين أو عن الأسلحة الثقيلة التي استولت عليها خلال المعارك، وامتناعها عن

تسليم عدد من المراكز الى الفدائيين، كما جرى الاتفاق سابقاً ورداً على استمرار حملة الجيش ضد مراكز المقاومة، قررت المقاومة اللجوء إلى ضرب الموارد في البلاد [67].

وفي أواخر شهر آذار ١٩٧١، اشتدت الاشتباكات والمعارك خاصة في مدن أريد والمفرق مما دفع ياسر عرفات إلى توجيه نداء إلى الملوك والرؤساء العرب مره أخرى لحماية الشعب الفلسطيني وثورته. وفي مطلع شهر نيسان من العام نفسه فرضت القوات الأردنية حصاراً شديداً على قواعد الفدائيين في جرش وعجلون، وحالت دون وصول التموين إليها، وأخذت تستولي على مواقع الفدائيين ومخيماتهم وتفصل الموظفين الفلسطينيين من وظائفهم في الوزارات والدوائر الحكومية الأردنية، كما قامت المدفعية الأردنية بقصف قواعد الفدائيين في أحراش جرش وعجلون وإنزال مظليين من الجيش الأردني في منطقة عجلون " قلعة الريض ". [68] وقد حذرت سوريا في وقتها الأردن من مغبة الاستمرار في مخطط تصفية العمل الفدائي وأعلنت انها لن تقف مكتوفة الايدي إزاء ما تتعرض له المقاومة الفلسطينية في الأراضي الأردنية [69].

اخذت سوريا على عاتقها بمبادرة مفاجئة من قبل حكومة حافظ الاسد في 8 نيسان 1971 ، باتجاه ايقاف القتال ، حدد اللواء مصطفى طلاس الهدف من وساطته هو الحفاظ على الوحدة الوطنية الأردنية ، وأجرى الوفد مباحثات مع المسؤولين الأردنيين وأعضاء اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية لإنهاء النزاع و تنفيذ اتفاقيتي القاهرة وعمان ، ولكي تعود المنظمات الفدائية إلى ممارسة دورها في مقاومة إسرائيل ، وجاءت الوساطة السورية بعد إعلان حكومة عمان استعدادها لاستقبال أي وفد عربي للاطلاع على أوضاع الأردن الداخلية ، وبعد المباحثات تم التوصل إلى اتفاقية تقضي بتعيين قواعد يرابط الفدائيون فيها ويتم الاتفاق عليها بين سورية والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية من خلال تشكيل لجنة سداسية تتكون من عضوين من كل طرف من الأطراف ويناط بهذه اللجنة البت في جميع المشكلات ، عرض مصطفى طلاس على الحكومة الأردنية استعداد بلاده للتعاون معها في مختلف المجالات في حالة نجاح الوساطة السورية وتمسكهم بتنفيذ الاتفاقيات ، و فعلاً حققت الوساطة السورية نجاح كبير في إقناع الطرفين بالالتزام بما توصلت إليه المباحثات [70].

ولم يستتب السلام بعد ذلك. ففي مطلع حزيران بدأت القوات المسلحة الأردنية عمليات محدودة ضد قواعد المقاومة في الشمال، وصرح رئيس الوزراء وصفي التل:" سنطهر الصفوف كل الصفوف من اولئك الذين يحترفون الأجرام تحت ستار الفداء، لننقذ الفداء نفسه مما يراد به من شرور. وفي سبيل ذلك، لن يكون هناك تردد ولا تغاضي ولا تسويات". وتعرضت مواقع المقاومة في جرش وعجلون ومخيم غزة للاجئين، للقصف في الخامس من تموز. وكان هذا القصف تمهيداً لهجوم عام بدأ في الثالث عشر منه ودام اربعة ايام. فاحتلت القوات الأردنية مخيم غزة، وبدأت بمؤازرة السلاح الجوي عملية تمشيط ضد المعاقل المتبقية، حتى انتهى الأمر بانتصار النظام. وأعلن الناطق الرسمي في عمان أن اتفاقي القاهرة وعمان أصبحا لاغيين [71].

وتفجرت الأوضاع في الأردن، ولم يعد الوضع قابلاً للوساطة والإنقاذ، اذ استمرت القوات الأردنية في حصار الفدائيين في جرش وعجلون وبدأت يوم الثلاثاء ١٣ تموز ١٩٧١ هجوماً واسعاً على قواعد الفدائيين الفلسطينيين في جرش وعجلون والغور. [72] وكذلك اشترك الطيران الأردني في هذه العملية بقصف المواقع المتواجد فيها الفدائيين [73].

من جانبها أصدرت الحكومة السورية في ١٣ تموز 1971 نداء عاجل إلى الحكومة الأردنية أعربت فيه عن أملها بوقف القتال بين القوات الأردنية والمنظمة، وأنها تلقت بألم وأسى أنباء القتال وناشدت الحكومة الأردنية بتقديم الأسباب التي دفعت لذلك، وبعد تصاعد المواجهات صرح ناطق عسكري رسمي سوري : "ان الحكومة السورية قد تلقت هذه الأنباء بمزيد من الحزن وانها تؤكد موقفها الواضح من ان الدماء العربية يجب ان تصان من اجل معركة التحرير ويجب ان لا تراق إلا دفاعاً عن أرضنا العربية ونأمل من الحكومة الأردنية ومن القادة في الأردن العمل على الوقف الفوري للقتال " [74]، وعلى اثرها ارسلت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية ببرقية في 14 تموز 1971 الى الرئيس السوري حافظ الاسد تناشدة فيها بالتدخل لايقاف مايجري على الساحة الاردنية ضد الفدائيين الفلسطينيين [75] .

وبعد هذه الخطوة من منظمة التحرير الفلسطينية بالاضافة الى تصاعد حدة القتال حاولت سوريا حل الأزمة بالوسائل الدبلوماسية ، فقد أجرى رئيس اركان الجيش السوري اللواء مصطفى طلاس اتصالاً هاتفياً مع كل من رئيس الوزراء وصفي التل وخليل عبد الدايم رئيس اركان القوات المسلحة الأردنية بشأن التنسيق بمسألة زيارة الوفد السوري إلى عمان لمناقشة الأوضاع، والتي وصلها في ١٧ تموز ١٩٧١ برئاسة عبد الرزاق الدردري نائب رئيس أركان الجيش السوري ، ورافقه ممثلون من اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية عن قيادات المقاومة والذي منعتهم الحكومة الأردنية من اجتياز منطقة الاشتباكات، وحال وصوله اجتمع الوفد السوري بالملك الحسين ورئيس و زرائه وصفي التل وبحضور بعض المسؤولين الأردنيين .

تركزت المباحثات بين الطرفين حول كيفية معالجة التطورات الأخيرة ويبدو ان الحكومة الأردنية قد استفادت من التدخل السوري من أجل التخفيف من ردود الأفعال العربية ولتسهيل مهمتها ، ونتيجة لهذه الوساطة تقرر تجميع الفدائيين في منطقة احراش جرش وعجلون في أربع نقاط تجمع تكون عبارة عن مراكز تجمع جديدة ، إلا ان الحكومة الأردنية عمدت إلى تجريد من تجمع منهم في هذه المراكز من أسلحتهم واقتيدوا أسرى إلى عمان مما أدى إلى فشل الوساطة السورية ، لذا اتهمت دمشق بانها متواطئة مع عمان لان وساطتها ساعدت الحكومة الأردنية في مهمتها وأخرجت الفدائيين من مواقعهم [76].

وفي ١٩ تموز استتب الوضع في الأردن لمصلحة السلطة بشكل مكن رئيس الحكومة وصفي التل من التصريح بأن قواعد الفدائيين في الأردن لم يعد لها وجود أمام هذه الهزيمة الحاسمة تقريباً، وعليه أرسلت منظمة

التحرير الفلسطينية وفوداً إلى عدد من العواصم العربية في 19 تموز 1971 تطالب بطرد الأردن من الجامعة العربية، والاعتراف باللجنة التنفيذية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني، وحماية الفلسطينيين في الضفة الشرقية.

وفي الوقت نفسه، بدأ مجهود مشترك سعودي – مصري للوساطة وكان هذا المجهود قد نوقش في حزيران قبل المعارك الأخيرة، خلال اجتماع الملك فيصل والرئيس المصري أنور السادات [77] في القاهرة[78]، ومن جانبها استنكرت الحكومة السورية الغاء الأردن لاتفاقيتي القاهرة وعمان من جانب واحد فقامت بسحب وفدها العسكري من الأردن [79].

وفي ١٢ آب ١٩٧١ قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية بصورة رسمية مع الأردن وأغلقت أجوائها أمام الملاحة الجوية موضحة ذلك في بيان حكومي من انه " نظراً لاستمرار هذه السلطة في تحديها لإرادة الشعب واستخفافها بكل الجهود والمساعي العربية الرامية إلى توجبه الطاقات والإمكانات ضد العدو الصهيوني، وكانت سوريا الدولة الوحيدة التي تدخلت عسكرياً لمصلحة الفلسطينيين في الاردن [80]، وبعد ارتكاب السلطة في الأردن ما يدل على عدم شعورها بالمسؤولية تقرر قطع العلاقات الدبلوماسية مع الأردن ومنع الطيران الأردني من التحليق والعبور عبر الأجواء السورية [81].

الخاتمة:

كانت السياسة السورية اتجاة منظمة التحرير في خلافاتها مع الأردن خلال فترة السبيعنات داعمة لها على الرغم من التحذيرات التي تلقتها من قبل الولايات المتحدة الامريكية بسبب موقفها المساند لمنظمة التحرير الفلسطينية ضد السلطة الأردنية ولذلك ساءت العلاقات الأردنية السورية بعد ان كانت ع وفاق وخاصةً بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن الى لبنان في تموز 1971 وأغلقت سوريا حدودها وقطعت علاقاتها الدبلوماسية معها.

وان موقف سوريا المؤيد للعمل الفدائي داخل الأردن أدى الى توتر كبير في العلاقات بين الدولتين السورية والاردنية وكانت القضية الفلسطينية هي المتحكم الأساس في طبيعة العلاقة بين الدولتين لكنها بدأت بالتحسن بعد تولي حافظ الأسد الرئاسة في سوريا.

قائمة المصادر:

(1) Samir A. Mutawi ،Jordan in the 1967 War ،London ،Cambridge university Press, 1987, p 56.

(2) سعود بن عبد العزيز: (1902–1969) ثاني ملوك المملكة العربية السعودية، حكم من 1953 إلى 1964. ولد في الكويت عام 1902 وكان ثاني أبناء الملك عبد العزيز. خلال حكمه، قام بإصلاحات إدارية واقتصادية مهمة كولي عهد تحت إشراف والده، زادت الخلافات بينه وبين أخيه ولي العهد الأمير فيصل بن عبد العزيز، تم عزله عن الحكم في 1964 وتولى الأمير فيصل الحكم بعده. للمزيد ينظر: طليعة الصياح، دور الملك سعود بن عبد العزيز في العلاقات السعودية اليمنية من عام 1932 الى عام 1962 ، بحث منشور قدم الى جامعة دمشق ، كلية الاداب والعلوم الانسانية ، قسم التاريخ ، 2006 ، ص 2–3 .

(3) الحسين بن طلال: (1935–1999) ملك المملكة الأردنية وحفيد الملك عبد الله بن الحسين، ولد في عمان في 14 تشرين الثاني عام 1935، تولى العرش بعد تخلي والده عنه نتيجة لظروفه الصحية، حقق انجازات عديدة بعد تسلمه سلطاته الدستورية منها تعريب الجيش الأردني وتخليصه من قيادته الأجنبية، وإنشاء الاتحاد العربي الهاشمي الذي انهار بقيام ثورة 14 تموز 1958 في العراق، كما وقع حلفاً دفاعياً مع مصر عام 1967, وشارك في حرب تشرين عام 1973 بإرساله احد ألوية الجيش الأردني إلى سورية وتوفي بمرض السرطان في شباط 1999. للمزيد ينظر: رولان دالاس، الحسين حياة على الحافة تاريخ ملك ومملكة، ترجمة: جولي صليبا، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص21 – 28.

(4) د. ع. و، ملف العالم العربي، الأردن ، علاقات خارجية ، العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، النزاعات الأساسية 1963–1966، ار –1302/1.

(5) مهند عبد العزيز عطية، سياسة الأردن تجاه منظمة التحرير الفلسطينية 1964–1971 دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص37.

(6) مروة جبر، جامعة الدول العربية وقضية فلسطين 1945– ١٩٦٥، بيروت، منشورات مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٨٩، ط 1، ص130.

(7) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، العلاقات السياسية السورية– الأردنية ١٩٦١–١٩٧٣، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ذي قار، 2014، ص 108.

(8) جريدة اخبار اليوم المصرية، العدد 123 في 18 يوليو 1964.

(9) وصفي التل :(1920–1971) هو سياسي ورجل دولة أردني درس في الجامعة الامريكية في بيروت عرف بمعاداته لحركة التحرير الوطنية الفلسطينية وقاد حربا شاملة ضد منظمات المقاومة الفلسطينية، للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج7، الموسوعة السياسية، ج 7 ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1994، ص 293.

(10) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، المصدر السابق، ص 113.

(11) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1966، وثيقة رقم 23، ص 39.

(12) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨، ص 90.

(13) سلامه زيدان ابو قاسم، العسكرية الفلسطينية من 1948 الى 1973، دار الايتام الاسلامية الصناعية، ط1، 2009، ص 115.

(14) جامعة الدول العربية، الامانة العامة، مجلس جامعة الدول العربية ال (48) بتاريخ 8 كانون الثاني 1968، القاهرة، 1968، ص 129.

(15) مذكرات الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية مهنتي كملك، أحاديث ملكية، فريدون صاحب جم، ترجمة: غازي غزيل، لبنان، 1987، ص 213.

(16) وقعت معركة الكرامة في 21 اذار 1968 في بلدة الكرامة الاردنية بين القوات الاسرائيلية ومقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية وقوات من الجيش الاردني للقضاء على الفدائيين المتواجدين في الاردن. للمزيد ينظر: محسن محمد صالح، معركة الكرامة 21 مارس 1968 كما تعكسها الوثائق البريطانية، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020، ص 14.

(17) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 204.

(18) مذكرات الحسين ملك الاردن، المصدر السابق، ص213.

(19) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، المصدر السابق، ص 171.

(20) المصدر نفسه، ص 172.

(21) مذكرات الحسين ملك الاردن، المصدر السابق، ص 214.

(22) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 205.

(23) منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، المجلد السابع من 1 /1الى٦/٣٠ /1968، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٩، ص٨٠.

(24) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1968، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق و الدراسات، ط1، بيروت، 1969، ، رقم الوثيقة 86، ص98.

(25) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق والدراسات، ط1، بيروت، 1972، وثيقة رقم 70، ص 477.

(26) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 208.

(27) د. ك. و، جامعة الدول العربية، الوثائق الاردنية لعام 1969، وثيقة رقم 31، ص 60.

(28) د. ك. و، جامعة الدول العربية، الوثائق الاردنية لعام 1970، وثيقة رقم 7، ص 31.

(29) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1973، ص 7.

(30) د. ع. و، ملف العالم العربي، سوريا، علاقات خارجية ، (العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية 1969–1971) ، س – 2 /1302.

(31) منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، من 1/1 – 6/30 1970، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٧١، ص١٨٩.

(32) F.R.U.S" V, XXIV. Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger to President Nixon, Washington, September 9, 1970. No, 213. P. 616.

(33) د. ك. و، وزارة الخارجية العراقية، تقرير حول الاردن 1967–1979، ملف رقم 78، ص 181 .

(34) د. ك. و، وكالة الانباء العراقية، ملف رقم 302، فلسطين، قسم المعلومات ارشيف فلسطين، 1974/11/8، ص1.

(35) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 211.

(36) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970، وثيقة رقم 42، ص 478.

(37) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، المصدر السابق، ص 185.

(38) منظمة التحرير الفلسطينية، اليوميات الفلسطينية، المجلد الحادي عشر، المصدر السابق، ص٥٠٤–٥٠٩.

(39) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 212.

(40) جورج حبش :(1926–2008) قائد سياسي وطبيب فلسطيني تولى زعامة حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولد في مدينة اللد 1926 في عائلة برجوازية، درس في يافا والقدس ثم التحق سنة 1944 بكلية الطب في الجامعة الأمريكية في بيروت تخرج منها عام 1951، ساهم في تأسيس كتائب الفداء، انتقل إلى دمشق في العام 1958 واستقر فيها حتى 1961 ليتقرب بعدها من الناصرية، اشترك في الحرب الأهلية اللبنانية 1975، توفي في عمان في كانون الثاني 2008. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية، ج2، بيروت،1986، ص 116؛ سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1996 ، ط 1 ، ص 54.

(41) مذكرات الحسين ملك الاردن، المصدر السابق، ص 221.

(42) حسن البراري، الاردن واسرائيل علاقة مضطربة في اقليم ملتهب، عمان، مؤسسة فريدريش، 2019، ط2، ص 68.

(43) محمد داود :(1914–1972) ولد في القدس، درس في الكلية الرشيدية والكلية العربية في القدس، عمل معلم مدرسة في سلوان وخلال حرب عام 1948 واشترك في الدفاع عن القدس والتحق بالجيش العربي الأردني برتبة ملازم ثاني وتم تكليفه من قبل الملك حسين بتأليف وزارة عسكرية في أيلول 1970، للمزيد ينظر: سليمان موسى، تاريخ المملكة الأردنية الهاشمية في القرن العشرين 1958–1995، ج 2، الأردن، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2013، ط2، ص 678.

(44) سليمان عقلة، تاريخ العلاقات الفلسطينية 1916–1988، الاردن، 2010، ط1، ص 190 .

(45) د. ع. و، ملف العالم العربي، سوريا، الانقلابات العسكرية (وصول الاسد الى السلطة 1970)، س/1103 .

(46) مذكرات الحسين ملك الاردن، المصدر السابق، 225.

(47) د. ع. و، ملف العالم العربي، سوريا، علاقات خارجية، (العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية 1969–1971)، س – 2 /1302.

(48) د. ك. و، جامعة الدول العربية، الوثائق الاردنية لعام 1970، وثيقة رقم 101، ص 206.

(49) وليم روجرز :(1913–2001) محامي وسياسي امريكي ولد في نيويورك أكمل دراسته في . جامعة كولجيت وكلية كورنيل للحقوق وتولى عدة مناصب قضائية واستشارية قبل ان يعينه الرئيس ايزنهاور كوزير للعدل عام ١٩٥٠ – ١٩٥٣، نسلم وزارة الخارجية الامريكية عام ١٩٦٨ – ١٩٧٣ ولعب دورا بارزا في الشرق الأوسط وهو صاحب مشروع روجرز عام ١٩٧٠. للمزيد ينظر: عبد الوهاب الكيالي، ج ٢، المصدر السابق، ص ٨٣٨.

(50) F.R.U.S" V, XXIV Memorandum from the President's Assistant for National Security Affairs Kissinger to President Nixon, Washington, September 22, 1970, No, 315, P. 890.

(51) F.R.U. S,1969-1967, vol. xxiv, No.282, Telegram from the Embassy in Jordan to the department of stat, Amman, September20, 1970, p.784.

(52) دون مؤلف، ايلول الاسود 1970 النظام الاردني والمقاومة الفلسطينية 16 – 28 سبتمبر 1970، تونس، منشورات الطليعة 1995، ص 5.

(53) سليمان المدني، هؤلاء حكموا سورية ١٩١٨ –١٩٧٠، دمشق، دار الأنوار، ١٩٩٨، ط2، ص١٧٤.

(54) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، المصدر السابق، ص 192.

(55) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 214 – 215.

(56) المصدر نفسه، ص 216.

(57) جريدة الاهرام "القاهرة " العدد 30615 في 6 تشرين الاول 1970.

(58) الباهي الأدغم: (1913-1998) ولد بتونس أحد مؤسسي الشبيبة المدرسية، عين مستشارا سياسيا، ثم تحول إلى الولايات المتحدة الأمريكية 1952، اذ تولى الإشراف على مكتب الحزب بنيويورك وقام بنشاط هام في كواليس الأمم المتحدة لصالح القضية التونسية، عاد إلى تونس 1955، كما انتخب في مؤتمر صفاقس أمينا عاما للحزب، ثم أعيد انتخابه للأمانة العامة للحزب في مؤتمر سوسة 1959، للمزيد ينظر.. سعيد جلاوي، النظام البورقيبي وقضايا المغرب العربي 1956-1987"، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2016، ص 522.

(59) رياض نجيب الرئيس ودنيا حبيب نحاس، المسار الصعب المقاومة الفلسطينية منظماتها اشخاصها وعلاقاتها، بيروت، منشورات النهار، 1976، ط1، ص 145.

(60) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، المصدر السابق، ص 203.

(61) رياض نجيب الرئيس ودنيا حبيب نحاس، المصدر السابق، ص 146.

(62) المصدر نفسه، ص 147.

(63) سليمان عقلة ، المصدر السابق، ص 197.

(64) د. ع. و، ملف العالم العربي، الاردن، علاقات خارجية، العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، نهاية الوجود المسلح الفلسطيني تموز 1971، ار /1302.

(65) د. ع. و، ملف العالم العربي، الأردن، علاقات خارجية، العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية، ار -1302/10.

(66) د. ك. و، وكالة الانباء العراقية، منظمة التحرير الفلسطينية، رقم الوثيقة 63، 14 كانون الثاني 1971، ص 71.

(67) رياض نجيب الرئيس ودنيا حبيب نحاس، المصدر السابق، ص 148.

(68) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 217.

(69) الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1971، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مركز الوثائق و الدراسات، ط1، بيروت، 1974، ، وثيقة رقم 25، ص 48.

(70) د. ع. و، ملف العالم العربي، سوريا ، علاقات خارجية ، (العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية 1969-1971) ، س – 2 /1302.

(71) رياض نجيب الرئيس ودنيا حبيب نحاس، المصدر السابق، ص 149.

(72) سلامه زيدان ابو قاسم، المصدر السابق، ص 217.

(73) الوثائق الفلسطينية لعام 1971، وثيقة رقم 35، ص 7.

(74) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، المصدر السابق، ص 206– 207.

(75) الوثائق الفلسطينية لعام 1971، رقم الوثيقة 38، ص 609.

(76) كوثر عبد الحسين عبد الله الاسدي، المصدر السابق، ص 207 – 208.

(77) محمد أنور السادات (1918–1981)، ولد في قرية ميت أبو الكوم، مركز تلا، محافظة المنوفية، لأسره مكونه من ١٣ أخ وأخت، والتحق بكتاب القرية ثم انتقل إلى مدرسة الأقباط الابتدائية بطوخ دلكا وحصل منها على الشهادة الابتدائية تسلم عدة مناصب مهمة قبل ان يكون رئيسا للجمهورية المصرية بعد جمال عبد الناصر عام 1970 حتى عام 1981و هو اول رئيس عربي يوقع اتفاقية سلام مع اسرائيل، للمزيد ينظر: انور السادات، البحث عن الذات (قصة حياتي)، القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1978، عدة صفحات.

(78) رياض نجيب الرئيس ودنيا حبيب نحاس، المصدر السابق، ص 150.

(79) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1971، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1974، ص 207.

(80) د. ع. و، ملف العالم العربي، مصر ، علاقات خارجية ، العلاقات المصرية –السورية ، م –6 /1302.

(81) د. ع. و، ملف العالم العربي، الاردن، العلاقات الخارجية ، العلاقات الاردنية السورية ، المصالحة من 1972–1975، ار – 1303/5.